

رهانات وأبعاد تعددية الأطراف الإقليمية الصينية

The stakes and dimensions of Chinese regional multilateralism

شمسة بوشنافة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط-

s.bouchenafa@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/03 تاريخ قبول المقال: 2025/10/29 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

تناقش الدراسة مختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تتوخاها الصين من التعددية الإقليمية، التي أصبحت تمثل توجهها بارزا في سياستها الخارجية في محيطها الجيو استراتيجي ولا سيما في منطقة جنوب شرق آسيا وأسيا الوسطى، وتمكنت من التأسيس لعلاقات متعددة الأطراف من خلال صيغة الآسيان +ثلاثة ومنظمة شنغهاي، وذلك من أجل ضمان استمرار نموها الاقتصادي وتوسيعه بما يؤهلها لتقوية دورها الإقليمي وتوسيع نفوذها الدولي.

الكلمات المفتاحية: التعددية الإقليمية، تعددية الأطراف، الاقتصاد الصيني، منظمة شنغهاي، التعاون الإقليمي الصيني.

Abstract:

The study discusses the various economic, political and security dimensions that China pursues through regional multilateralism, which has become a prominent feature of its foreign policy in its geopolitical environment, particularly in Southeast Asia and Central Asia. China has established multilateral relations through the ASEAN+3 format and the Shanghai Cooperation Organization, in order to ensure the continuity and expansion of its economic growth, thereby strengthening its regional role and expanding its international influence.

Keyword: regional Regional pluralism, multilateralism, Chinese economy, Shanghai Cooperation Organization, Chinese regional cooperation.

المقدمة:

تُعَدُّ الإقليمية متعددة الأطراف أو التعددية الإقليمية (Regional Pluralism) أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الصينية، منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تدعم الصين رابطة الآسيان من خلال صيغة رابطة الآسيان +ثلاثة، وأسست منظمة شنغهاي للتعاون، وبينما تُقدِّم الصين هذه السياسة على أنها نموذج للتعاون والمنفعة المتبادلة مع جيرانها، يرى آخرون أنها أداة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي، وفي هذا السياق تثار جملة من التساؤلات المهمة حول الرهانات الحقيقية لهذه السياسة الصينية وتبعاتها الإقليمية والدولية، حيث تسعى الدراسة إلى توضيح أهمية التعاون والتكامل الإقليمي والربط بين الأمن والتنمية في بناء قوة الدولة الاقتصادية وضمان أمنها الجوّاري في مواجهة العولمة والمنافسة الدولية.

لفهم هذه الرهانات ومعالجتها، تم توظيف المنهج الوصفي لمتابعة صيرورة التعددية الإقليمية الصينية، وتفسير مختلف الأهداف والرهانات الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى.

1- تعددية الأطراف في المنظور الصيني:

يشهد الفكر الأكاديمي نقاشاً واسعاً حول خصوصية التعددية الإقليمية، الصينية التي أصبحت محور الخطاب السياسي والتحركات الصينية، وانعكاساتها الإقليمية. وقبل التفصيل في هذه الخصوصية ومبرراتها، يجب أولاً ضبط مفهوم تعددية الأطراف والتعددية الإقليمية أو الإقليمية متعددة الأطراف.

1.1- مفهوم تعددية الأطراف:

تضمنت معظم التعريف التي صيغت في هذا الإطار، تداخل ثلاثة عناصر في ضبط مفهوم تعددية الأطراف وهي: عدد الدول، يمثل العنصر الأول والمهم والمشارك في جميع التعاريف التي تناولت الموضوع، حيث تشكل تعددية الأطراف بوجود ثلاثة دول أو أكثر، يتم بينها تنسيق السياسات الوطنية، تأخذ شكل ترتيبات خاصة أو مؤسسات رسمية أو غير الرسمية، حيث يؤكد "كيوهان" أن التعددية تعني عمومًا "ممارسة تنسيق السياسات الوطنية في مجموعات من ثلاث دول أو أكثر".¹

وتمثل طبيعة العمل بين هذه الدول العنصر الثاني، حيث تفهم تعددية الأطراف بوصفها نظام تعاون عالمي يبنى على العمل المشترك والمنسق وتعزيز علاقات الدول فيما بينها، بعيداً عن الممارسات الثنائية أو الأحادية،² استناداً إلى المبادئ الثلاثة التي صاغها "جيرارد روجي"، Gerard Ruggie، والتي تشمل مبدأ عدم التمييز، حيث تلتزم بموجبه جميع الدول بالوفاء بالواجبات التي تعهدت بها بشكل مشترك تجاه أي دولة عضو، ومبدأ عدم التجزئة والمعاملة بالمثل، الذي يفرض الالتزام باعتبار السلام وبشكل أعم، غرض الاتفاقيات، غير قابل للتجزئة لجميع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مبدأ الاستمرارية، حيث أن التحالفات الدولية التي تكون مناسبتها لا تدخل ضمن نطاق تعددية الأطراف.³

أما العنصر الثالث، فإنه يتعلق بالقيم والمبادئ، فعملية تنسيق السياسات بين الدول لمواجهة التحديات المشتركة والتعاون، تبنى على قيم ومعايير مشتركة، وهويات جماعية، تتميز بكونها عالمية في معظمها، تستمد من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما ديباجته والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.⁴

وبناء على هذه العناصر الثلاثة، فإن مفهوم تعددية الأطراف، يشير إلى هيئات أو مؤسسات دائمة بين مجموعة مكونة من ثلاثة دول وأكثر، تقوم بتنسيق سياساتها الوطنية وفق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ويُعد العمل متعدد الأطراف مصدر للشرعية الدولية والإلزام في تنفيذ وفرض القرارات، تطبيقاً لمبدأ "الوحدة قوة". وتأخذ هذه التعددية أشكالاً مختلفة. فقد تكون اقتصادية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، أو شاملة مثل منظمة الأمم المتحدة.

1.1.1- مفهوم الإقليمية متعددة الأطراف أو التعددية الإقليمية:

يشير مفهوم التعددية الإقليمية إلى تعدد الأطراف على المستوى الإقليمي، الذي ينشأ من خلال التشكيل الطوعي لمنظمة في منطقة تتفق فيها ثلاث دول على الأقل، على أجندة محددة استناداً إلى قواعد المساواة في التصويت والتعاون المتبادل في مجالات محددة بين جميع الأعضاء دون تمييز أو هيمنة.⁵ وبذلك، فإن مفهوم تعددية الأطراف الإقليمية لا يختلف عن مفهوم تعددية الأطراف العالمية أو الدولية، إلا فيما يتعلق بالحيز الجغرافي والقضايا موضوع التنسيق. فبينما تضم تعددية الأطراف عدداً كبيراً من الدول من مختلف القارات (مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية)، يتم التنسيق بينها لحل قضايا عالمية، تقتصر تعددية الأطراف الإقليمية على عدد محدد من الدول في منطقة جغرافية واحدة من أجل قضايا إقليمية محددة.

2.1- مبادئ وأسس تعددية الأطراف الصينية:

ينطلق الطرح الصيني لتعددية الأطراف من نقد التعددية القائمة التي يرى أنها تعيش أزمة حقيقية، أصبحت مصدراً للنزاعات بين الدول بسبب الانتقائية والإقصاء الذي يميزها،⁶ وانحياز المؤسسات المتعددة الأطراف خاصة "مؤسسات بروتون وودز للبلدان المتقدمة، وازدواجية المعايير وتبعات حق الفيتو، التي تعرقل جهود مواجهة التحديات المشتركة.⁷

ومراجعة لهذا الوضع القائم، تطرح الصين ما تسميه بالشمولية في التعددية التي تقودها الدول وتتساوى فيها جميع أدوارها بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو ثروتها، طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تحتكم إليها العلاقات الدولية،⁸ والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي كرستها السياسة الخارجية الصينية وهي: الاحترام المتبادل لسلامة أراضي وسيادة كل طرف؛ عدم الاعتداء المتبادل؛ عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية لكل طرف؛ المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

وتوصف تعددية الأطراف الصينية، بأنها تعددية متعددة الطبقات "multilayered multilateralism"، "يتم من خلالها المزج بين ثلاثة مستويات من التفاعلات في إستراتيجية واحدة محوراً ترتيب رسمي متعدد الأطراف وهي: المستوى الإقليمي الذي تعكسه آليات التبادل متعدد الأطراف بين الصين ودول وسط وشرق أوروبا، المستوى دون الإقليمي، الذي يظهر في بناء العلاقات بين الصين ومختلف المجموعات دون الإقليمية من دول وسط وشرق أوروبا، والمستوى الثنائي، الذي يركز على علاقات الصين مع ما تعتبره دولاً محورية في المنطقة.⁹

من المؤكد أن انخراط الصين المتزايد في النهج المتعدد الأطراف، يستجيب للعديد من التطورات في مقدمتها تأثير العولمة الاقتصادية على الدولة القومية التي أصبحت عاجزة على مواجهة التحديات العالمية الناشئة، بالإضافة إلى ضعف روسيا في التصدي للانفرادية الأميركية، إلى جانب حاجة الصين المتزايدة لأسواق الخارجية ومنافذ وطرق الإمداد والطاقة للحفاظ على وتيرة نموها الاقتصادي السريعة وما يتطلبه من تعاون وشراكات اقتصادية مع قوى ناشئة والتحكم في قواعد اللعبة السياسية على المستوى الدولي، والذي يعتمد

بدوره على بناء قطب اقتصادي وسياسي يكسر الاحتكار الأمريكي ويخدم توجهات الصين السياسية والاقتصادية، والنفوذ إلى مفاصل التأثير في العلاقات الدولية. وبناء عليه، يمكن تحديد أربع مصالح محورية للتعددية الأطراف الصينية وهي:¹⁰ البحث عن بيئة مستقرة بالنظر إلى ارتباط الصين الوثيق بالاقتصاد العالمي؛ تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، باعتبارها ثاني أكبر مستهلك للنفط؛ تفكيك وإضعاف الهيمنة الأمريكية وزيادة نفوذها.

وطبقاً لهذه الوضعية وتجسيدا لهذه الأهداف، تسعى الصين إلى تعزيز مشاركتها في جميع المنظمات الدولية الرئيسية، وخاصة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة، كما تعمل في نفس الوقت، على بناء تعددية إقليمية، تدعم مكانتها في هذه المؤسسات الدولية، كخيار استراتيجي لمواجهة الوضع الاستراتيجي الدولي والإقليمي وتهيئة الظروف المواتية لتنمية اقتصادية مستدامة في البلاد.

ومن الواضح أن مسعى التعددية الشاملة وإصلاح التعددية الأطراف القائمة ليس بالأمر السهل بالنسبة للصين، ولعل ذلك ما يفسر تركيزها على تعددية الأطراف الإقليمية باعتبارها مرحلة مهمة لتقوية دورها طبقاً لرؤية الزعيم الصيني شي جين بينغ، الذي دعا إلى بناء "مجتمع مصالح مشتركة ومصير مشترك" بين الصين وجيرانها، استناداً إلى المبادئ التوجيهية الجديدة المتمثلة في "الصداقة والإخلاص والمنفعة المتبادلة والشمولية"،¹¹ ورعاية بيئة أمنية إقليمية مستقرة، يتم فيها التركيز على التنمية الاقتصادية، والانفتاح على الجوار الجغرافي والاندماج في المنظمات الإقليمية ودعمها، بما يكرس علاقات حسن الجوار ويبدد مخاوف الدول المجاورة من التهديد الصيني.¹²

وشكلت منطقة جنوب شرق آسيا ووسط آسيا مناطق التمركز الإقليمي الصيني بالنظر إلى أهميتهما الاقتصادية والأمنية للصين، حيث بادرت إلى تأسيس منظمة شنغهاي، التي ضمت أهم القوى المنافسة للصين في المنطقة وخاصة روسيا والهند إلى جانب باكستان وإيران، إلى جانب دول آسيا الوسطى مثل كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، التي تمثل العمق الاستراتيجي للأمن الصيني. وفي جنوب شرق آسيا، ركزت الصين جهود التعاون بينها وبين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا "من خلال الآسيان + ثلاثة"، والتي ضمت بدورها أهم الدول التي تربطها علاقات متوترة بالصين بسبب النزاعات الحدودية وعلاقات هذه الدول الأمنية والعسكرية المنفردة مع الولايات المتحدة خاصة بروناي، الفلبين، تايلاند، بروناي، فيتنام، ميانمار، بالإضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية، المنافسين القويين للصين في المنطقة. وتراهن الصين على جملة من الأهداف الجيوستراتيجية في هذين المنطقتين على وجه التحديد.

2- الأبعاد الأمنية والاقتصادية للتعددية الإقليمية الصينية:

تعي الصين مخاطر الحصار والتهميش الاقتصادي والسياسي والأمني التي تواجهها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تحولت إلى مركز النقل الجيوسياسي العالمي، وأنها لا تستطيع الاعتماد على حلفائها القلائل في المنطقة، ولا سيما كوريا الشمالية، في مواجهة المنافسة الأمريكية والروسية والهندية، وما تحمله من

تحديات للاقتصاد الصيني وفرص التوسع ، كما تُدرك أيضا أن الانفتاح الاقتصادي والانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة عملية مرهونة بتموقعها الاقتصادي الإقليمي واستقرارها الداخلي ومن ثم، شكلت الإقليمية المتعددة الأطراف وتوسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية والسياسية، أهم خيارات الصين لمواجهة هذه التحديات وتقوية نفوذها في محيطها الإقليمي بالدرجة الأولى.

1.2- الأبعاد الأمنية والسياسية:

يواجه الدور الإقليمي الصيني جملة من التهديدات المرتبطة بالعديد من القضايا السياسية والأمنية والحدودية، ومصالح القوى الدولية في منطقة جنوب شرق وأسيا الوسطى، تسعى الصين في إطار الإقليمية المتعددة الأطراف تسويتها للحفاظ على الاستقرار الداخلي والإقليمي، تجنباً لأي صراع محتمل من شأنه إعاقة نموها الاقتصادي. وعليه تتمحور الأبعاد السياسية للإقليمية الصينية في العناصر التالية.

1.1.2- تطويق منطقة شينجيانغ وتهدة التوترات الإقليمية:

يمثل تطويق منطقة شينجيانغ وقطع أي دعم إقليمي يمكن أن يصل لحركات الحكم الذاتي الأويغورية أو الكازاخية الناشئة من القوى المحيطة بها، خاصة كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، ويمكنها من إنشاء قواعد خلفية، يقوي نزعتها الانفصالية عن بكين، محور تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون بمشاركة دول آسيا الوسطى، حيث ركزت المنظمة جهودها على محاربة النزاعات الانفصالية والإرهاب،¹³ عبر إنشاء مركز مكافحة الإرهاب سنة 2022، لتعزيز مصداقية المنظمة والحد من رغبة جمهوريات آسيا الوسطى في التعاون مع واشنطن وحلف شمال الأطلسي في المجال الأمني و التركيز على ترسيم الحدود و نزع السلاح لضمان الاستقرار الإقليمي.

وقد مهدت استجابة دول المنطقة الطريق للصين لتأسيس منظمة شنغهاي وتهيئة مناخ من الثقة يسمح بتعميق علاقات التعاون، حيث أبدت تعاونها في محاربة الإرهاب والحركات الانفصالية منذ منتصف التسعينيات، من خلال تشديد الرقابة على جميع الأنشطة السياسية للجالية الأويغورية،¹⁴ واتفاقيات التسوية الخاصة بالنزاعات الإقليمية بين الصين وكل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.¹⁵

وعلى مستوى بحر الصين الجنوبي، الذي يمثل منطقة حيوية ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية هائلة للصين و جيرانها، تتنازع الصين مع الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان على حقوق استغلال مصادر الصيد والنفط والغاز والسيطرة على ممرات التجارة البحرية الإستراتيجية، ليتحول الخلاف إلى وسيلة ضغط من قبل اليابان والولايات المتحدة لمحاصرة القوة الصينية في المنطقة، عبر استغلال هذه الخلافات وإثارتها لعرقله التوسع الاقتصادي والأمني الصيني في آسيا والمحيط الهادي.

في ظل هذه البيئة الأمنية الإقليمية شديدة التوتر، اتجهت الصين إلى دعم رابطة دول جنوب شرق آسيا والتعاون معها عبر صيغة آسيا زائد ثلاثة، استبعدت فيها الولايات المتحدة ومن جانب آخر، فإن هذه الصيغة من شأنها تهميش مكانة اليابان، التي تعتبر المنافس القوي للاقتصاد الصيني في المنطقة.

2.1.2- استئناس النزعة العدائية لدى روسيا والهند وخلق توازن إقليمي لحد من النفوذ الأمريكي:

إدراكا منها بالدور المؤثر للعديد من القوى الدولية والإقليمية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا في إدارة اللعبة السياسية والتأثير على دول المنطقة، وطبقا للنموذج متعدد الطبقات على المستوى الثنائي الذي يميز التعددية الإقليمية الصينية، عملت الصين على دعم التعاون مع روسيا والهند وباكستان، في إطار منظمة شنغهاي مستغلة في ذلك التوافق بينها وبين هذه القوى حول ضرورة تخفيف النفوذ الأمريكي في آسيا وتجنب التصعيد الذي يعيق مصالح الجميع.

فعلى الرغم من أن الصين وروسيا حلفين تربطهما علاقات قوية في إطار الشراكة الإستراتيجية التي تجمعهما منذ 1996 ومعاهدة حسن الجوار والتعاون الودي التي وقعت في سنة 2001، وتوافقهما حول التهديد الأمريكي لمصالحهما في المنطقة وعلى مستوى العالم، إلا أن الصين تتخوف من تأثير التمركز العسكري والأمني القوي لروسيا على أمنها في آسيا الوسطى، في ظل القواعد العسكرية الروسية في قرغيزستان وطاجيكستان والتعاون الذي يجمعهما في إطار منظمة الأمن الجماعي التي تأسست سنة 2003،¹⁶ ويزداد هذا التخوف في ظل احتياجات الصين المتزايدة لمصادر الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين وخطوط نقله، والذي يمثل مدخلا مهما للاقتصاد الروسي، هذا بالإضافة إلى أن الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى هي امتداد لأراضي الاتحاد السوفياتي وللامن الروسي.

لهذه الأسباب وغيرها، تسعى الصين من خلال صيغة شنغهاي، لربط علاقات أمنية وسياسية أقوى مع روسيا لاستئناس أية نزعة عدوانية روسية تستغل الخلافات بين الصين وجيرانها، ضد الأمن الصيني ومصالحها، في نفس الوقت الذي يجري فيه التقارب الصيني مع أهم دول آسيا، كآلية لتقليل الشكوك والشعور بانعدام الأمن لدى القوى الإقليمية الصغرى، وإضعاف تأثير الولايات المتحدة في المنطقة. وعلى نطاق أوسع، تحاول الصين توظيف التحالف مع روسيا لتعزيز مواقفهما في إصلاح تعددية الأطراف وفرض عالم متعدد الأقطاب، من خلال دعم جهود المنظمة في مجال الاستقرار الإقليمي ومحاولة تسوية النزاعات بين الصين والهند وباكستان وإيران.

وعلى مستوى علاقاتها مع الهند، تبحث الصين على موازنة النفوذ المتنامي للهند وإتباع سياسة التوازن الناعم التي تتضمن حد ادني من التفاهم بين الدولتين، حيث يتزايد التهديد الهندي للمصالح الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، عبر التحالف الأمني الرباعي الذي تأسس في 2021 وضم الهند واليابان وأستراليا والولايات المتحدة، إلى جانب علاقات الهند القوية مع دول ميانمار وفيتنام وسنغافورة. كما تخشى الصين أيضا، من المنافسة الاقتصادية الهندية التي أصبحت منذ سنة 1996 شريكا لرابطة الآسيان، وبالتالي ترى الصين في التعددية الإقليمية في إطار منظمة شنغهاي ورابطة الآسيان، فرصة لفرض وجودها الاقتصادي جنبا إلى جنب مع الهند والحيولة دون تمكينها من الانفراد بتقوية قدراتها الاقتصادية وعلاقاتها مع العديد من القوى المعادية للصين، وفي نفس الوقت، تطوير شراكة طويلة الأمد مع الهند، تقوي سياسة حسن الجوار التي

تضمنها "البيان المشترك حول مبادئ العلاقات والتعاون الشامل بين الصين والهند"، وإعلانها أنهما لا يعتبران بعضهما البعض أعداءً أو تهديداً.

3.1.2-مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية:

يرتبط هذا المسعى، بمسعى تأمين الجوار الجغرافي، واحتواء التوترات ودعم التعاون مع روسيا والهند وباكستان، حيث تعتمد سياسة الاحتواء الأمريكية على تطويق الصين في جوارها الجغرافي وزعزعة محيطها الإقليمي عبر إذكاء وتوظيف الخلافات الصينية مع جيرانها وفي مقدمتها الخلاف في بحر الصين الجنوبي والتحالف مع الهند، القوة المنافسة للصين في آسيا،¹⁷ والعمل أيضا على محاصرة طرق النقل البرية وعرقلة مد أنابيب النفط من وسط آسيا إلى الصين، بالاعتماد على اليابان الحليف والتابع الاستراتيجي الأمريكي.

ففي آسيا الوسطى، عملت الولايات المتحدة على إدماج دول المنطقة في نظام الأمن الإقليمي الأمريكي عبر قواعدها العسكرية في جمهورية قيرغيزستان وأوزبكستان، وقواتها وقوات الحلف الأطلسي المنتشرة على أراضي عدد من دول آسيا الوسطى.¹⁸ هذا بالإضافة إلى التواجد العسكري البحري الأمريكي في جنوب شرق آسيا، في إطار الحوار الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والفلبين في اتفاقية الدفاع المشترك مع الفلبين التي تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن الفلبين ضد أي هجوم مسلح في بحر الصين، والعمل على محاصرة الصين تجاريا، عبر العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في إطار اتفاقية التجارة الحرة الشاملة الإقليمية، التي شملت دول رابطة دول جنوب شرق آسيا ودول شمال شرق آسيا الثلاث (الصين، كوريا الجنوبية، اليابان)، بالإضافة إلى أستراليا، ونيوزيلندا، والهند¹⁹، والشراكة عبر المحيط الهادئ التي تضم الولايات المتحدة واليابان وفيتنام وماليزيا وسنغافورة وبروناي وأستراليا ونيوزيلندا، إلى جانب كندا والمكسيك وبيرو وتشيلي.

وفي مواجهة هذه التهديدات، تعمل الصين على إضعاف شبكة التحالفات التي نسجتها واشنطن، من خلال التأكيد على مزايا التعددية الإقليمية التي تستبعد القوى الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة على جميع المستويات، حيث دعت الورقة البيضاء الدفاعية الصينية في عام 2005، إلى تأسيس إطار أمني إقليمي مستقل عن نظام التحالف الذي أنشأته الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة، ومن جانب آخر، تمكنت بكين في عام 2020، من توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة مع خمس عشرة دولة آسيوية.²⁰ وعليه، يتضح أن الإقليمية المتعددة الأطراف الصينية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق الإقليمي المتغير، وانتقال الاهتمام الدولي إلى جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، مع الدور القوي للولايات المتحدة وسياساتها الخاصة بإعادة التوازن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والدور المنافس لليابان، بالإضافة إلى مخلفات انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، الأمر الذي ضاعف من متاعب الدور الصيني الإقليمي ومصادر التهديد لمشروعه الاقتصادي.

2.2- الأبعاد الاقتصادية:

يتميز الوضع الاقتصادي الصيني بخاصيتين متناقضتين، فمن جهة يشهد الاقتصاد نموًا سريعًا ومستمرًا على مدى العقود الماضية، ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث نجحت سياسات الإصلاح والانفتاح التي بدأتها الصين في أواخر السبعينيات من القرن الماضي في تقوية التجارة الخارجية والاستثمارات، الأمر الذي سمح للصين بالاندماج في الاقتصاد العالمي والمؤسسات الاقتصادية الدولية ومنها المنظمة العالمية للتجارة، ومن جهة أخرى، ما تزال الصين دولة نامية، حيث يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها مقارنة بالدول المتقدمة بكثير بالنظر إلى عدد السكان، وفي ظل هذه الوضعية وللتوفيق بين الضرورتين، ركزت السياسة الاقتصادية الصينية جهودها على ثلاثة مستويات: ²¹ شمل المسوي الأول إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية؛ بينما تمحو المستوى الثاني حول السعي للاندماج الإقليمي، باعتباره مفتاح الحل في الحفاظ على السلام والتعاون مع دول المناطق المحيطة؛ في حين ارتبط المستوى الثالث بالحفاظ على سوق عالمي مفتوح بدعم من المؤسسات متعددة الأطراف والإقليمية المفتوحة.

فضمان استمرار التنمية الاقتصادية عملية مرهونة بالانفتاح الاقتصادي الإقليمي حيث تتعاظم المخاوف الصينية من الإقصاء الاقتصادي في محيطها الاستراتيجي وتحول مسار التجارة لصالح منافسي الصين في المنطقة، وعليه، تراهن الصين على الإقليمية متعددة الأطراف لتحقيق الأهداف الاقتصادية التالية.

1.1.2- توسيع التجارة الخارجية والنفاذ إلى الأسواق الإقليمية:

توضح المؤشرات الاقتصادية للصين منذ سياسة الانفتاح في أواخر السبعينات، أن النمو الاقتصادي في هذه الدولة اخذ منحى تصاعدي، وسمح للصين بأن تصبح ثاني أكبر قوة تجارية في العالم بعد الولايات المتحدة، مثلما يؤكد الارتفاع المتزايد لحصتها من التجارة الدولية والتي وصلت إلى 10% بعد ما كانت لا تتجاوز 1% عام 1980، ²² وارتفاع إجمالي تجارة السلع الخارجية الذي قارب 6162 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.8% على أساس سنوي، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 5.9% لتصل إلى 3577 مليار دولار أمريكي، بينما نمت الواردات بنسبة 1.1% لتصل إلى 2585 مليار دولار أمريكي سنة 2024، وبشكل عام، بلغ فائض الميزان التجاري للصين 992 مليار دولار أمريكي، وظلت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) أكبر شريك تجاري للصين، يليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتمثل الأسواق الناشئة الآن أكثر من نصف صادرات الصين. ²³

ونتيجة لارتفاع الصادرات، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الربع الرابع من سنة 2024، بنسبة 5.4%، بزيادة قدرت بـ 0.8 نقطة مئوية عن الربع الثالث من نفس السنة، والتي أدت بدورها لزيادة الفائض التجاري إلى ما يقرب من تريليون دولار، وتراهن الصين على بلوغ نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2035. ²⁴

وعلى مستوى الاستثمار المباشر، أصبحت الصين ثاني أكبر مستثمر في العالم سنة 2015، متجاوزة بذلك اليابان من حيث التدفقات،²⁵ والذي وصل في عام 2024 إلى 116.2 مليار دولار أمريكي،²⁶ الأمر الذي مكنها من تدعيم قوتها المالية ومخزونها من العملة الصعبة، وتأسيس الصندوق السيادي، إلى جانب تدعيم عملتها في الأسواق الدولية، بعد أن تم ضم اليوان الصيني إلى سلة عملة حقوق السحب الخاصة في أكتوبر 2016، ومباشرة التخلي التدريجي عن التعاملات التجارية لتجارة النفط بالدولار والتعامل بالعملة المحلية.²⁷

ومع انضمام الصين إلى رابطة الآسيان+ثلاثة وإعادة توجيه دول منطقة جنوب شرق آسيا، تجارتهما نحو الصين، زاد وزن الصين في التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تكثيف للتدفقات داخل المنطقة، لصالح الصين،²⁸ بعد أن أصبحت دول جنوب شرق آسيا، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على السوق المحلية الصينية.²⁹ وعلى مستوى منظمة شنغهاي وإلى جانب اهتمام المنظمة بالقضايا الأمنية، اهتمت الصين أيضًا بالجانب الاقتصادي، حيث شهدت الاستثمارات الثنائية والمتعددة الأطراف، نموًا سريعًا بلغت فيها قيمة التجارة بين الصين ودول آسيا الوسطى 45 مليار دولار عام 2012، مقارنة بـ 2 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2000،³⁰ لتصبح الشريك الاقتصادي الرئيسي لدول آسيا الوسطى في غضون 20 عامًا،³¹ وهو ما يفسر إقدام الصين على منح العديد من القروض التفضيلية لبعض أعضاء المنظمة، وتأسيس اتحاد مصرفي يضم بنوكًا من الدول الأعضاء الست في أكتوبر 2005.³²

وتسعى الصين للاندماج الإقليمي وتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي، بعيدا عن المشروطة السياسية وحقوق الإنسان التي تمارس ضدها من قبل الدول الغربية وفرض نفسها كحلقة وصل مهمة في سلاسل إنشاء القيمة على المستوى العالمي.

2.1.2- تأمين مصادر وإمدادات الطاقة:

دعم الاقتصاد الصيني يعتمد أيضا على تأمين مصادر الطاقة وخطوط الإمدادات، حيث تواجه الصين باعتبارها أكبر مستورد للنفط في العالم، تقلبات الأسعار والمنافسة مع الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وارتفاع نسبة المخاطر التي تهدد أمن الإمدادات بسبب اعتماد الصين بشكل خاص على خطوط النقل البحرية الدولية مثل بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا، التي يمر عبرها ما يقارب من 80% من واردات الصين من النفط و13% من واردات الغاز الطبيعي عام 2017.³³

ولأن آسيا الوسطى هي محور الأمن الطاقوي الصيني، تجد الصين نفسها مدفوعة إلى تغليب النزعة التعاونية على العداء وخلق شبة من المصالح المتبادلة مع دول المنطقة، بما يضمن استمرار تدفق النفط والغاز وحماية خطوط الامتداد. فقد سمحت علاقات حسن الجوار، للصين من إنشاء خط أنابيب الغاز الذي يربط تركمانستان بالصين، عبر أوزبكستان وكازاخستان بطول بلغ 1800 كيلومتر وخط أنبوب نفطي يربط حقول

بحر قزوين بالحدود الصينية الكازاخستانية الذي انتهى في عام 2009، وخط سكة حديد ثانٍ يربط كازاخستان والصين، ويمر عبر معبر خورغوس الحدودي، في ديسمبر 2012.³⁴

فالترباط القوي وخلق شبة من علاقات الاعتماد المتبادل مع هذه الدول، من شأنه المساهمة تشكيل نظام امن إقليمي لحماية خطوط الإمداد خاصة مع روسيا وإيران، الأمر الذي لا يكون متاحا إلا في ظل علاقات حسن الجوار مع جمهوريات آسيا الوسطى.

في ظل هذه الظروف، تمثل التعددية الإقليمية للصين إستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي عالمياً، مع التركيز بشكل خاص على الاستقرار في محيطها الإقليمي لتجنب أي صراعات قد تهدد مصالحها التجارية في منطقة جنوب شرق آسيا وAsia الوسطى والمناطق الأخرى، التي تمتلك فيها الصين مصالح إستراتيجية، من خلال علاقات قوية مع دول الجوار والشركاء الإقليميين، تضمن للصين استمرار تدفق صادراتها، مما يعزز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي ومواجهة تبعات العولمة.

3.1.2- تقييم التعددية الصينية:

شكلت الإقليمية المتعددة الأطراف الصينية محور انتقادات العديد من المفكرين، الذين وصفوها بالبراغماتية المفرطة، وتركيز الصين في علاقاتها الاقتصادية على المجالات التي تخدم مصالحها دون الأخذ بعين الاعتبار الفجوة بين النمو المتسارع للاقتصاد الصيني وطبيعة اقتصاد دول المنطقة، التي انحصر دورها - لدول آسيا الوسطى-، في تصدير واستيراد وتوزيع المنتجات الصينية المستوردة، من أسواق الجملة إلى الأسواق المحلية،³⁵ إلى جانب استغلال الصين لنفوذها الاقتصادي الإقليمي من أجل توسيع قدرتها التفاوضية في المنظمة العالمية للتجارة على حساب باقي الدول الأخرى.

وبعيدا عن هذه النظرة الضيقة للموضوع، ومن زوايا مختلفة، فإن الإقليمية المتعددة الأطراف سمحت للصين وشرائها الإقليميين من تحقيق العديد من المكاسب الامنية والاقتصادية الخاصة والمشاركة، لعل أبرزها تهدئة التوترات الإقليمية من خلال مقاربة الربط بين الأمن والتنمية، التي تكرست مع سياسة "حسن الجوار، وحسن الجوار الآمن، وحسن الجوار المزدهر، الأمر الذي شكل قوة جذب هائلة للقوى الصغرى الآسيوية في إطار سعيها إلى توافق الآراء وتجنب المواجهة، لتتحول منطقة آسيا والمحيط الهادي بصفة عامة، إلى مركز ثقل إستراتيجي واقتصادي دولي، تحتل فيه الصين مكانة متميزة.

فقد تحولت آسيا إلى منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي بلغت خلال المرحلة الممتدة من 2014 إلى 2016، ما نسبة 48% في عام 2016، تحتل فيها الصين النصيب الأكبر بنسبة 24%، ثم اليابان بنسبة 18%، وكوريا الشمالية 12%، كما شكلت دول رابطة دول جنوب شرق آسيا وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة داخل المنطقة.³⁶

كما أن صعود الصين في سلسلة القيمة، من شأنه أن يعيد تشكيل تقاسم الإنتاج الإقليمي، الذي سيوفر العديد من الفرص لدول المنطقة لاستغلال مزاياها في تكاليف العمالة التنافسية لتحل محل الصين في

بعض قطاعات سلاسل القيمة العالمية، وخاصة قطاعات التصنيع منخفضة المهارة وكثيفة العمالة. هذا بالإضافة، لتوسيع فرص العمل للدول النامية على مستوى منطقة جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى بفضل توسع الاستثمارات الصينية خاصة في مجال التصنيع، مما يساهم في تحسين المستوى الاستهلاكي لمواطني هذه الدول، حيث سمحت سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني على دول المنطقة، من نمو الواردات الصينية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.³⁷

ويبقى أن ما يلفت الانتباه هو نجاح دول جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى في خلق توازن بين القضايا الأمنية والتنمية الاقتصادية من جهة، والتوفيق في علاقاتها بين الولايات المتحدة والصين، حيث حافظت على علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، ودخلت في علاقات تجارية واقتصادية مع الصين باعتبارها سوقا تجارية واعدة والضامن للازدهار الاقتصادي الإقليمي لجميع هذه الدول تقريبا.

وحفاظا على هذه المكاسب، يصبح الاستقرار الأمني الإقليمي والداخلي، مسعى وضرورة لجميع الشركاء، بما فيها روسيا والهند والباكستان وليس للصين وحدها، التي استطاعت أن تتمركز اقتصاديا في عمقها الاستراتيجي.

بعض هذه الانعكاسات الايجابية للتعددية الإقليمية الصينية على الاقتصاد الصيني واقتصاد دول آسيا على وجه الخصوص، تتوسع أبعادها إلى المستوى الدولي، إذ تشكل فرصة لدول المنطقة لمواجهة تبعات العولمة والتكتلات الاقتصادية، حيث تعمل الصين وشركائها خاصة على مستوى جنوب شرق آسيا على بعث تجمع اقتصادي إقليمي قوي يضمن مصالح جميع الأطراف.

الخاتمة: يشكل الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي وتوسيع الأسواق الخارجية وضمان أمن الإمدادات، محور التعددية الإقليمية الصينية، وهو هدف يرتبط تحقيقه بدوره بجملة من الأهداف السياسية والأمنية في مقدمتها احتواء التوترات الداخلية والإقليمية مع دول الجوار الجغرافي، وإضعاف الدور الأمريكي في المجال الحيوي للصين في آسيا، عبر استمالة روسيا والهند ودول جنوب شرق آسيا وتخفيف النزعة العدائية، بل وتحويل الصراعات إلى تنافس اقتصادي بين جميع الأطراف ضمن سياسة رابح-رابح.

وقد تصادف هذا المسعى الصيني مع مسعى قوى إقليمية تبحث هي الأخرى، عن تنمية اقتصادية بعيدا عن الحروب المكلفة، إلى جانب توافق مصالح العديد من القوى الفاعلة وعلى رأسها الهند وروسيا مع الصين، في السعي من أجل الاستقرار والتوازن الناعم، كاستراتيجية لتحجيم الدور الأمريكي.

وتوضح علاقات الصين بشركائها في إطار الإقليمية التعددية، أن صانع القرار في هذه الدول يملك وعيا كبيرا بضرورة تغليب النزعة التكاملية على النزاعات الإقليمية، التي تحولت إلى عامل تعاون من جهة، ومن جهة أخرى، بينت الدراسة إن الارتباطات العسكرية والأمنية لدول جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى خاصة مع الولايات المتحدة وروسيا ونزاعاتها مع الصين، لم تمنعها من الاندماج الاقتصادي وتنمية قدراتها الاقتصادية

مع الصين، عكس الكثير من الدول الإفريقية ودول الخليج. ومن ثم، فإن نجاح التكامل الاقتصادي عملية مرهونة بربط التنمية بالأمن.

الهوامش:

¹ - Arndt Michael, India's Foreign Policy and Regional Multilateralism, In: Critical Studies of the Asia Pacific Series ,Series Standing Order ISBN 978-0-230-22896-2 (Hardback),978-0-230-22897-9 (Paperback,P12, <https://www.springer.com/series/14940> .

² - Alexandra Novosseloff, L'Essor du multilatéralisme, principes, institutions et actions communes, P 305, <https://www.afri-ct.org › l-essor-du-multilateralisme>.

³ -Ibid, P 30.

⁴ -Ibid, 306.

⁵ - Arndt Michael, India's Foreign Policy and Regional Multilateralism, Critical Studies of the Asia Pacific Series ,Series Standing Order,P13, <https://www.springer.com/series/14940> .

⁶ - Zhang Qingmin,China's Multilateral Diplomacy,P7,<https://revistaidees.cat › chinas-multilateral-diplom>.

⁷ - اجتماع رفيع المستوى بشأن أزمة تعددية الأطراف: الأسباب الجذرية والحلول الممكنة، ترجمة، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، الجمعية العامة لـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، 23-27 مارس 2024. 148 Geneva, 23-27 th IPU Assembly 148. 2024 March 2024, High-level meeting on The crisis of multilateralism:Root causes and possible solutions

⁸ - Zhang Qingmin, Op-cit,P6-8.

⁹ - Lilei Song, Dragan Pavličević, China's Multilayered Multilateralism: A Case Study of China and Central and Eastern Europe Cooperation Framework, Chinese Political Science Review, Volume 4,N3,2019,P279.

¹⁰ - La montée de la chine : déplacement de pouvoir régionaux et mondiaux, Politique de sécurité: analyses du CSS, N° 8 février 2007, 2ème année, P2.

¹¹ - Zhang Yunling, Wang Yuzhu , ASEAN in China's Grand Strategy Chinese,P171, <https://www.eria.org › ASEAN at 50 4A.9 Zhan...>

¹² - joseph Cheng, La stratégie régionale de la Chine en Asie orientale : ambitions et défis, Perspectives Chinoises, N 2, 2013, P55.

¹³ - Julien Thorez. L'Asie centrale, une région sous influences, Jean-Luc Racine. Asie – mondes émergents, La documentation française, 2015, P5

¹⁴ - Jean-François Huchet. " China Inc. " : Forces et limites de l'influence économique de la Chine, Hérodote, N151, 2013/2014,P10

¹⁵ - Julien Thorez,Op-cit,P5.

¹⁶ - فراس بورزان ،التنافس الدولي في آسيا الوسطى:هل هي لعبة كبرى جديدة؟، مركز الجزيرة للدراسات،،

5 أكتوبر، 2022، ص9، الرابط . <https://studies.aljazeera.net › articles › documents>.

¹⁷ - طارق عزيزة، إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أبحاث اجتماعية، 4 فبراير 2017، ص 12.

¹⁸ - Thierry Kellner, La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les « révolutions colorées », Hérodote, N° 129, 2 e trimestre 2008, P171.

¹⁹ - Alice Ekman, La Chine en Asie : Quels objectifs sous Xi Jinping ?, Note de l'Ifri , Mars 2015, P14-15.

²⁰ - Valérie Niquet, Chine-Japon : deux visions du multilatéralisme entre instrumentalisation et défense des valeurs, Note N°69, 2020, P4.

²¹ - Zhang Yunling, Wang Yuzhu , Op-cit, P160.

²² - Jean-François Huchet. Op-cit, P7.

²³ - Embassy of Switzerland in China, Economic Report 2025 China, P7, https://www.seco.admin.ch › Asien_Ozeanien.

²⁴ - China Economic Quarterly Q4 2024 and Two Sessions 2025, 1 avr. 2025 — Q4 Rebound: *China's GDP grew 5.4% year-on-year in Q4 2024*, lifting full-year growth to 5.0% and meeting the annual target. Industrial output, ..., P13, <https://www.pwccn.com › research-and-insights>.

²⁵ - Margit Molnar, Ting Yan and Yusha Li, China's outward direct investment and its impact on the domestic economy, Economics department working papers, No. 1685, 2021, P8.

²⁶ - China Economic Insights, Is Declining FDI into China a Cause for Concern?, Analytical Note, April 7, 2025, P3, <https://amro-asia.org › uploads › 2025/04>.

²⁷ - فاطمة الزهراء أحمد أنور. آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق: ص 306. عن <https://esalexu.journals.ekb.eg> > ...

²⁸ - Catherine Figuière et Laëtitia Guilhot, LA Chine prochain leader économique de l'Asie orientale?, Région et Développement, N° 28, 2008, P156.

²⁹ - Jean-François Huchet, Op-cit, P8.

³⁰ - Julien Thorez; Op-cit, P7.

³¹ - Jean-François Huchet, Op-cit, P9.

³² - Kellner Thierry, « La tranquille montée en puissance de la Chine en Asie centrale », Revue internationale et stratégique, N°64, 2006/4, P153.

³³ - Rafał Ulatowski, China in the liberal oil market order, Polityka Energetyczna- Energy Policy Journal, Volume 24 , Issue 3, 2021, P110.

³⁴ - Julien Thorez, Op-cit, P7.

³⁵ - Ibid, P7.

³⁶ - China's economic transformation: Impacts on Asia and the Pacific, United Nations Publication, 2019, P 24, <https://www.unescap.org › sites › default › files>.

³⁷ - Ibid, P19-22.